Revue d'Economie et de Statistique Appliquée
Numéro 21 Juin 2014
ISSN : 1112-234X

مجلات الشراكة و المزاحمة بين الاستثمار العام و الاستثمار الأجنبي في البنية التحتية وأثرهما على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980 – 2011

بن قوية المختار[1]

الملخص:

يعتبر الاستثمار الوسيلة المحركة لتحقيق لتنمية الاقتصادية، سواء بالنسبة للدول المتخلفة أو المتقدمة ،لذلك تعتبر زيادة الاستثمار ورفع كفاءته إحدى الأسس الهامة التي يجب الاعتماد عليها لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي و الاجتماعي، وزيادة الإنتاج وبالتالي التقليل من الاعتماد على الاستيراد،وتحسين ميزان التجاري،لذلك فان الاهتمام بالاستثمار وإزالة معوقاته سيؤدي بالضرورة الى تضييق الفجوة بين الاستهلاك و الانتهاج، ورفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة،وإقامة مشروعات جديدة لغرض استيعاب الإعداد الكبيرة من القوى العاملة وزيادة قدرتها الذاتية[2]

الكلمات المفتاحية الاستثمار العام، النمو الاقتصادي ،حجم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية

1- مقدمة

مقدمة: اهتم المفكرون الاقتصاديون منذ بداية الخمسينيات من القرن السابق بدراسة العوامل المؤثرة في تراكم رأس المال خاصة العمومي منه ، لأهمية ذالك على كل من عملية النمو و التنمية الاقتصادية ، ويعد التراكم الرأسمالي جزءا مهما من مكونات الطلب الكلي اذ تعمل هذه الزيادة في التراكم على زيادة معدل الطاقة الإنتاجية و بالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي ، من ناحية أخرى تتبلور إشكالية الدول السائرة في طريق النمو أو المتخلفة في كون القطاع العام لا يمتلك الموارد الكافية لتلبية معدلات الزيادة السنوية للطلب على خدمات البنية التحتية ونظرا لكلفتها الباهظة و انخفاض في الإنفاق الحكومي في التكوين الرأسمالي الثابت ، وقد بينت التجارب للدول التي عانت من هذا المشكل الى حدوث أزمات في انجازات البنية التحتية سواء من حيث التأخر في الانجاز أو التمويل ولذلك لزم عليها إشراك الاستثمار الخاص أو فتح المجال للاستثمار الأجنبي وساهم هذا النوع من الاستثمارات في تمويل حوالي 14%

[1] استاذ مساعد(أ) بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر –3–

[2] **فؤاد مرسي**،فصول في التكامل الاقتصادي،القاهرة،1986،ص 33-35

من البنية التحتية ومن الحقائق الجلية التي أثبتتها التطورات الاقتصادية الحديثة الدور الفاعل و المؤثر لعنصر الاستثمار في تسيير عجلة التنمية الاقتصادية و المساهمة في تحقيق النمو والتطور و التقدم الاقتصادي، ونظرا للدور المزدوج الذي يؤديه الاستثمار في النشاط الاقتصادي حيث يؤثر على كل من جانبي العرض الكلي و الطلب الكلي، ففي الفترة القصيرة تؤدي زيادة الاستثمار إلى زيادة الطلب الكلي باعتباره أحد المكونات الرئيسية للطلب ومن ناحية أخرى يترتب على زيادة الاستثمار زيادة فرص النمو من خلال زيادة رأس المال وزيادة الناتج القومي المحتمل ومن ثمة زيادة العرض الكلي.

و في اعقاب الازمة الاقتصادية 2008 التي اجتاحت معظم دول العالم، وبهدف التقليل من حدتها اقترحت الولايات المتحدة الامريكية في قمة مجموعة العشرين –لندن 2009– بضخ 1100[3]مليار دولار منها 500 مليار توجه الى زيادة موارد صندوق النقد الدولي، وهذا ما يجب على الدولة اعادة دورها في الرقابة على الاسواق خاصة منها المالية هذا من بين ما اقترح وصودق عليه وهو ما يثبت الدور المحوري لحجم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، تأكيدا لما أثبتته نظريات النمو المعاصرة– نظريات النمو الذاتي *endogènous growth theory* ومتغيرات الاقتصاد الكلي، وهناك عوامل كثيرة غير تلك التي سردتها النظريات النيوكلاسيكية –تراكم رأس المال المادي– يمكن أن ينشأ من خلالها آثار خارجية ايجابية externalités positives وأن العوامل الرئيسية المولدة للنمو في نظر رواد النمو الذاتي، ونذكر منها :

- رأس المال المادي أو المعرفة *capital phisique ou connaissance* رومر1976
- رأس المال العام (الاستثمار العام) خاصة في البنية التحتية. capital public "**بارو**" 1990

وهذه النماذج تبرز بوضوح الدور البارز للحكومات و الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية بما تخصصه من موارد و ما تنفقه على هذه العناصر ، أي دراسة التأثير المباشر لها (الدولة) على الإنتاجية الخاصة أو جلب للإمكانات الخارجية" تهيئة الظروف و المناخ لجلب الاستثمارات الأجنبية" من خلال النفقات استثمارية العامة.

[3]) فضيل رابح"الازمة المالية الاسباب، الانعكاسات الحلول" مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي" العدد 12 ،2009 ص 38

ISSN : 1112-234X

ولعلى في مقالنا هذا نود التركيز على المصدر الاخير من مصادر النمو أي الاجابة عن السؤال التالي: **دور النفقات الاستثمارية" الحكومية" في جلب أو مزاحمة الاستثمارات الأجنبية وما هو أثرهما على النمو الاقتصادي؟**

و قبل تحليل هذه العلاقة وتحديد الأثر يجدر بنا التذكير ببعض المفاهيم التالية

أ- **ماهية رأس المال العام:**

يتمثل راس المال العام في مجموع التجهيزات و الخدمات العامة المملوكة للدولة أو الاشخاص الاعتبارية والتي تساهم في انتاجية القطاع الخاص ويمكن التمييز بين نوعين من راس المال العام[4]

- **رأس المال العام الانتاجي** وهو الذي يؤثر على دالة إنتاج رأس المال الخاص من خلال التأثير علي معدل التطور التكنولوجي أو راس المال البشري والملاحظ هنا ان العلاقة وطيدة بين الاستثمار العام والاستثمار الأجنبي إذ يؤثر الإنفاق الاستثماري الحكومي علي أحد عوامل النمو الذاتي بكيفية تسمح بارتفاع المكاسب الاحتمالية للاستثمارات الخاصة "والاجنبية" .
- **رأس المال الاستهلاكي** وهو الذي يسمح بتحسين مستوى رفاهية المستهلكين، ولما نتكلم عن المال العام المنفق يتضح ان سياسة الدولة الاقتصادية تؤدي دورا بارزا في النمو، خاصة من خلال حجم ميزانية التجهيز(الاستثمار) المخصصة لزيادة القدرة الانتاجية أو الخدماتية أي البنية التحتية من طرقات وجامعات ... في توفير وتحسين الخدمة المقدمة للمستهلك و المنتج معا.

ب- النفقات الاستثمارية، الاستثمارات الأجنبية وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي.

- "**الاستثمار**" هو العامل الثاني المكون للطلب الكلي بعد الاستهلاك، فهو يعتبر إضافة للأصول الإنتاجية يمثل تيارا من الإنفاق على هذه الأصول.[5] وعلى الرغم من أن الاستثمار يتوقف على العديد من العوامل من بينها سعر الفائدة، فإننا نفترض بداية أن الاستثمار هو متغير خارجي تتحدد قيمته خارج النموذج.

[4]) عبد الباسط وفاء، " النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي، نظريات النمو الذاتي دراسة تحليلية نقدية" دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص 108

[5] إسماعيل محمد هاشم- التحليل الاقتصادي الكلي – دار الجامعات المصرية، الطبعة الأولى 1982 ص 320.

فالطلب الكلي AD يتكون من الطلب الاستهلاكي C والطلب الاستثماري I، أي أن:

$$AD = C + I.....(1)$$

و بما أن العرض الكلي يمثل الدخل أو الناتج الذي ينفق بين الاستهلاك و الادخار، فإنه يكون:

$$Y = AD \Rightarrow C + S = C + I \Rightarrow S = I.....(2)$$

- **النفقات الاستثمارية :** نقصد بالاستثمار العام " في الجزائر ميزانية التجهيز": هو تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية، أو أنه مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة يهدف إلى رفع القدرة الإنتاجية [6] للمجتمع ويتسم هذا النوع من النفقات بإنتاجيتها الكبيرة مادامت أنها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة، وأن رفع الطاقة الإنتاجية للمجتمع الذي حدده بيتلهايم [7]

- **الاستثمارات الاجنبية:**

يعريف **سالفتور دومنيك** الاستثمار الاجنبي المباشر بانه عملية استثمار حقيقي في المصانع والسلع الرأسمالية والأرض والأصول الثابتة ويتضمن ذلك رأس المال و الإدارة،حيث يحتفظ المستثمر بحق السيطرة واستعمال رأس المال المستثمر[8] ،ويأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكل إقامة شركة أو إعادة شراء كلي أو جزئي لشركة قائمة في دولة أجنبية ،سواء أكانت الشركة تمثل فروعا للإنتاج او للتسويق او للبيع او لأي نوع من انواع النشاط الإنتاجي او الخدمي،موزعة انشطتها على عدد من الدول الاجنبية،والشكل الذي يميز الاستثمار الاجنبي المباشر عن غيره من الاستثمارات الاجنبية الاخرى هو سيطرة المستثمر الاجنبي على راس المال والتقنية و الادارة ومهارات التسويق المختلفة لترويج المشروع من ناحية تجارية[9].كما اكد **روتّ (ROOT 1994)** على ان انتقال التكنولوجيا الحديثة و الخبرات الادارية قد اصبحت من المكونات الاساسية للاستثمار الاجنبي المباشر[10].

---

[6]) : محمد عباس محرزي . اقتصاديات المالية . ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر- 2003

[7]) Bettelhiem : Planification et croissance accélérée . P . 68

[8] **Salvatore Dominik**.International Economics. John Wiley and sons.seventh Edition.2001.pp399

[9] **جميل هيل** ،الاستثمار الاجنبي المباشر الخاص في الدول النامية،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتجية،الطبعة الاولى،1999،ص9-10

[10] **Leonard K. Cheng**،Technology Transfer Foreign Direct Invest;ent and International Trade، August،p1.

- **النمو الاقتصادي:**

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة وسريعة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن بما يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد منه خلال فترة زمنية معينة[11].

وكذلك يعنى بالنمو الاقتصادي توسيع قدرة الاقتصاد على الإنتاج خلال الزمن، و يحدث التوسع في الناتج الكامن عندما تحدث زيادة في الموارد الطبيعية.الموارد البشرية، رأس المال، أو عندما يحدث تقدم تكنولوجي[12]

"إذن يؤثر رأس المال العام على النمو الاقتصادي من خلال نوعين من الاليات[13]، الاولى تتعلق بالاقتصاد الكلي، أي كلما كان الانفاق العام اكثر ارتفاع كلما كان هناك تهيئة أكبر للنشاط الاقتصادي و ينعكس ذلك –في نماذج النمو الذاتي– بتحقيق معدل نمو دائم أكثر ارتفاعا، والثانية تتعلق بالتكنولوجيا أي هناك انفاق عام يتولد من خلاله تراكم المعارف (التعليم البحث والتطوير...)،

- **المزاحمة:**

ان هذه الكلمة لم تحدد بشكل دقيق في الأدبيات الاقتصادية ، وعموما يطلق هذا المفهوم "المزاحمة Crowding–Out " على تناقص الطلب الخاص الكلي الممثل بالاستثمار و الاستهلاك الخاص نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة الناتجة عن تمويل العجز الحكومي من خلال الدين المحلي وهذا ما يؤدي إلى تقليل اثر السياسة المالية وبالتالي الاستثمار العام لأنه أداة من أدواتها على الدخل و الناتج الإجمالي " الإنفاق الحكومي الحقيقي الممول من الضرائب و الدين لا يؤثر على الدخل الدائم " .

- **المشاركة:**

إن الشراكة بين القطاعين في البنية التحتية ليست بالجديدة في تاريخ الاقتصاد ، ويمكن تعريفها على أنها ترتيب يتم من خلال عقد ملزم قانونا ، لتقاسم المسؤوليات وفق شروط يتفق

[11] محمود يونس،أحمد منصور،السيد محمد أحمد السريي،مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعية الإسكندرية ص:29،طبعة:2000.

[12] د.دومينيك سلقاتور،د.يوجين دوليو، مبادئ الاقتصاد ملخصات إيزي شوم، ترجمة د.علي أحمد علي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، شم مصر الطبعة العربية الأولى 2004 ص 40

[13]) *ARTUS(Patric), «Théorie de la croissance et des fluctuations »*, P.U.F ?Paris,1993, p 115

ISSN : 1112-234X

عليها من خلال عقد و من خلاله ينفذ أو يشغل أو يدار المشروع وذلك من خلال توزيع الموارد والإخطار و المسؤوليات والعوائد بشكل واضح لتلبية الاحتياجات العامة ، ولذلك أصبحت مشاريع الشراكة جذابة للحكومات ، بوصفها آلية لتطوير مشاريع البنية التحتية خارج الميزانية الحكومية .

و عرف المجلس الوطني الأمريكي الشراكة بين القطاعين بأنها مشروعات تقوم على عقود طويلة الأجل تقدم بموجبها خدمات عامة على أساس احتياجات عامة محددة بوضوح.

2- الجانب النظري لمجلات الشراكة و المزاحمة بين الاستثمار العام ، الاستثمار الأجنبي وعلاقته بالنمو الاقتصادي :

أولا: حول تأثير الاستثمار العام على النمو الاقتصادي

"نموذج تراكم رأس المال العام (نموذج بارو Barro 1990)"

مصدر من مصادر النمو الداخلي يمكن أن نجده في الظاهرة المنتجة على الاقتصاد من قبل تواجد المنشآت القاعدية الممولة من طرف الدولة، كانت الفكرة المطورة من طرف " Barro" 1990 و اكتملت بعدها من طرف "Barro , Sal–I– Martin" عام 1992 ، هذين النموذجين طوّرا بفعل الفكرة التي توحي بان تهيئة المنشآت القاعدية يرفع من الإنتاجية الحدية للرأس المال الخاص.

فرضيات نموذج بارو Les Hypothèses Du Modèle De Barro 1990

- Barro يفترض أن النفقات العمومية للمنشآت القاعدية و ليس خزين المنشآت القاعدية العمومية و يرمز لها ب: G
- هذه النفقات افترضت أنها استثمار عمومي بحت بمعنى مستخدمة بدون خصم و بدون تخصيص.
- البنية البديهية لهذا النموذج تستند على دالة الإنتاج Cobb–Douglas، ذات مردودية سلمية ثابتة إزاء العوامل من اجل المؤسسة الممثلة (i) .

$$y_i = A_i K_i^{\alpha} L_i^{1-\alpha} G^{1-\alpha}$$

$$0 \pi \alpha \pi 1 \quad \text{مع}$$

ISSN : 1112-234X

بحيث: y_i ، K_i ، L_i ، على التوالي : الإنتاج ، رأس المال الخاص ، اليد العاملة للمؤسسة (i) و G النفقات العمومية الكلية للدولة للمنشآت القاعدية ، على المستوى التجميعي هذه الدالة تأخذ الشكل التالي :

$$Y = AK^{\alpha}L^{1-\alpha}G^{1-\alpha}$$

المردودية الحدية لرأس المال الخاص منخفضة (متناقصة)، $(K'_k = \alpha \frac{Y}{K})$ وعلى العكس المردودية الحدية المتصلة برأس المال الخاص و النفقات العمومية ثابتة $(AL^{1-\alpha})$ إذا كان L ثابت هذا ما افترضه Barro.

و من اجل المؤسسات فالنفقات العمومية للمنشآت القاعدية تفسر كعامل إنتاج خارجي (ظاهري) معطى ومتاح بدون تكلفة و تمويله بفعل الاقتطاعات الجبائية، أما التقديم الجيد لهذا النموذج و دوافعه من ناحية السياسة الاقتصادية

2 – الدراسة التجريبية لأثر رأس المال العام على النمو الاقتصادي:

- **اعمال ACHAUER(1989A-1989B)**[14] والذي تناولت دراسته عن الاقتصاد الامريكي بفكره الاقتصادي الرأسمالي الذي يدعو الى الحد من تدخل الدولة فاخذ بالمعطيات السنوية الأمريكية المتعلقة بالنمو خلال الفترة 1985
- **دراسة(1992)MUNNEL** التي أكدت مرونة الانتاج لرأس المال العام الانتاجي و التي انتهى الى أنها تتراوح بين حد أقصى 40% على مستوى الاقتصاد القومي و أقل من 10% على مستوى المدن.
- **دراسة ناديري و ماموناس (*NADIRI TE MAMAUNEAS 1992*)** التي تعلقت ببحث مدى مساهمة البنية الأساسية العامة في انقاص تكاليف المشروعات الخاصة في امريكيا، وباختصار انتهيا الى ان ارتفاع الخدمات
- **دراسة بارو 1989:** هذه الدراسة تعتبر من الدراسات الاكثر انتشارا فلقد أجريت على نطاق دولي يشمل 98 دولة، بحصة مختلفة من النفقات العمومية (الصحة التعليم...) ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي فقد اشار الى وجود علاقة ايجابية بين الاستثمارات العامة والنمو بالضافة

[14] *) RAJHI* Toufik »**croissance endogène, et externalité des dépenses publiques** » rev.eco-vol 44 n°02 mars1993 p p 339,395,364

- GUELLEC (dominique) et Ralle (pierre) » les nouvelles théories de la croissance » Edition la découvert. Paris 1996, P 104

الى ذلك يرى "**بارو**" أن تنويع النفقات العمومية الانتاجية تكون نتائجها عديمة الجدوى ويمكن أن يكون تأثيرها سلبا اذا أخذنا بعين الاعتبار النفقات العسكرية (حيث يحدث تحويل للموارد ذات الاحتمالية الانتاجية للوفاء بالمتطلبات العسكرية) وهو ما ذهب اليه في نتائجه بالتخلي عن اعتقاده الخاص بأنه يكفي أن تزيد الحكومة من حصتها في النفقات العامة الانتاجية لزيادة معدلات نمو للدخل القومي .

هذا الجز من الدراسات التي اجريت على كثير من اقتصاديات العالم المختلفة فكريا من اليابان ،الولايات المتحدة الامريكية الى فرنسا اثبتت ان هناك علاقة وطيدة بين الاستثمار الحكومي خاصة الموجه للبنية التحتية (غير المنتج) يساهم في انتاجية القطاع الخاص بتخفيض تكاليفه وزيادة انتاجيته وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي فهل توافق هذه الدراسات الواقع الجزائري

4- الدراسة القياسية المطبقة على معطيات الجزائر(مع التحليل، التقدير وتفسير النتائج):

4-1 الدراسة الوصفية:

أ- تطور حجم الإنفاق الاستثماري:

منذ الاستقلال اعتمدت الجزائر كغيرها من البلدان السائرة في طريق النمو بتخطيط الاستثمار ، فخصصت مبالغ مالية من أجل إنجاز البرامج الاستثمارية، حيث بلغت خلال المخططين الرباعيين حوالي.170 مليار دج، لتصل إلى 900مليار دينار خلال المخططين الخماسين.

ولقد مولت البنوك العمومية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بحوالي 100 مليار دج على شكل قروض استثمار خلال سنة 2003 مخصصة لـــ 56156 مشروع. [15] و تم تحقيق نفس العدد من المشاريع الاستثمارية منذ سنوات في إطار جهازي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

10)مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة العادية 24، جوان 2004 ص 120.

وتقارب القيمة الإجمالية التي تم تعبئتها في إطار تمويل الاستثمارات الخاصة بجهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 86 مليار دج منها 54 مليار دج[16] على شكل قروض للنظام المصرفي.

ونلاحظ في تطور الميزانية العامة للدولة، أنها قد ارتفع الاستثمار العام إلى مبلغ 2304.7 مليار دج خلال خمس سنوات السابقة من 2000 ال 2004: ومن أجل مواصلة تنفيذ سياسة الاستثمار المكثفة والمشجعة للخدمات المرافقة للاقتصاد (البنية التحتية) أما في ما يخص البرنامج الخماسي 2005– 2009، فقد رصد له غلاف مالي تجاوز 120 مليار دولار[12]خصص جزء كبير منه لتنمية البنية التحتية " المرافق الضرورية الكهرباء الغاز والماء" ولقد أثر قانون النقد والقرض لسنة 1990 الجديد والقديم في تنظيم معالجة ملف الاستثمار الأجنبي على مستوى بنك الجزائر و توضيح علاقات حركة رؤوس الأموال مع الخارج، ، وهذا ما سمح بالتعديل الإيجابي للبيئة المالية أهمها تحسين الوساطة البورصية وتحسين السوق المالية والمراقبة المصرفية.

كما تمّ إنشاء أدوات تمثلت في صندوق الاستثمارات وشركة رأس المال المخاطرة ، فهو يرتبط بـــ:

- إنشاء وتطوير شركات القرض؛
- تطوير النظام القضائي المتخصص؛
- عصرنة المنظومة الإعلامية ومنظومة الدفع؛
- عصرنة المنظومة الإعلامية الخاصة بمستخدمي البنوك؛
- تطوير الإبداع المالي.

و ركزت الجزائر اهتماماتها في مجال الاستثمار على القطاعات ذات العائد المباشر (الصناعية و الزراعي)، وشبه الإنتاجية (السياحة، التجارة، النقل ..) ، و غير المنتج الذي يتركب من تجهيزات ذات طبيعة اقتصادية (أي البنية التحتية الاقتصادية) ويترتب عنها شق الطرق وتعبيدها، وتطوير شبكة المياه، وشبكة الكهرباء والغاز، وتجهيزات ذات طبيعة اجتماعية

11) منشورات الوكالة (APSI)، دليل رقم 1 ص 4.

ISSN : 1112-234X

(أي البنية التحتية الاجتماعية) وتدخل ضمن هذه التجهيزات كل الاستثمارات التي يترتب عنها بناء مساكن، ومراكز التعليم والتكوين، ومراكز الصحة ومراكز الإدارة.

ب- البنية التحتية الاقتصادية للاستثمار

شهد قطاع الأشغال العمومية حركية كبيرة في العشرية السابقة . اذ عرفت الجزائر إنجاز بنية تحتية هائلة في مجالات الطرق ووسائل نقل وهياكل ضخمة في جميع القطاعات، وذلك قصد خلق اقتصاد قادر على المنافسة ، ولقد أنفقت الجزائر ما يقارب الـــ 200 مليار دولار[17] في مشاريع البنية التحتيـــة وبرامج تنمية المناطق الصحراويـــة وتطوير المنشآت التحتية والخدمات الاجتماعية في الفترة ما بين 2001 و2008.

وتأتي هذه السياسة في إطار الخيارات الكبرى التي حددتها الدولة، وقدمت الحكومة الجزائرية برنامج دعم التنمية الاقتصادية تحسين البنية الأساسية لاسيما في عصرنة و تطوير شبكة السكك الحديدية بمبلغ 40 مليار دولار لانجاز 12500 كلم مع تجديد 1200كلم و في مجال في الطرق تبلغ قيمة الظرف المخصص له 150 مليار دولار أي ربع ميزانية المخطط الخماسي، ومن بين المشاريع الهيكلية الأكثر أهمية الطريق السيار شرق- غرب بالنظر إلى فوائده الجمة على الاقتصاد الوطني خاصة وأنه سيربط حوالي 32 إلى 34 ولاية من بين 48 ولاية.

14 الاقتصادية، مجلة شهرية العدد السابع، ديسمبر 2008 ص 35

ISSN : 1112-234X

جدول : يوضح انجازات مرحلة 1999-2004 مقارنة مع مجهودات التنمية منذ الاستقلال

	الحظيرة الحالية	**إنجازات حتى سنة 2004**	**الانجاز الكلي المحقق 99-2004**
المنشآت الاجتماعية والثقافية I)			
السكن(اجتماعي،تساهمي،ريفي،...)	5806.374	116468	810.417
ثانويات	10444	55	287
مستشفيات	198	02	13
ملاعب	1332	586	677
مركبات رياضية	363	43	163
المنشآت الاقتصاديةII)			
سدود	63	09	18
أبار	7423	393	5709
ميناء صيد	23	03	11
طرق وطنية	25517	1526	3268
طرق ولائية	22294	1360	3268

▪ المصدر : Accord EURO- Méditerranéen- Programme. Complémentaire de soutien à croissance. Période 2005-2009

ISSN : 1112-234X

في مجال تطوير منشآت الطرق والطرق السريعة[18]: إنجاز في هذه الفترة 99-2004 ما يلي:

تحسين شبكة الطرق بطول 6000 كلم، ، تحديث السكة الحديدية للشمال بطول 1220 كلم، إنجاز الطريق السريع شرق غرب بطول 1213 كلم ي[19]، فهو يشارك ه، إنجاز سكك التراموي في المدن الكبيرة، كهربة السكك الموجودة بطول 2000 كلم ، وانجاز 4000كلم من الطرق السريعة ، بقيمة 1000[20] مليار دينار من بينها الفين كلم ستنطلق بها الاشغال عن قريب لربط جميع الموانئ بالطريق السيار، فهي تساهم حاليا في تنفيذ بعض المشاريع والتي لازالت في طور الإنجاز منها مشروع السكك الحديدية في الجزائر الذي تتعاون في تنفيذه شركة "**سيمنس**" وبتكاليف تصل إلى 7 مليار دولار.

- انجاز الطرق السيارة الجانبية الثانية والثالثة والرابعة على طول 700 كلم؛
- انجاز الطريق السيار الجانبي للهضاب العليا على طول 1300 كلم؛

4-2 الدراسة القياسية

أ- الاستثمار العمومي ،الأجنبي و النمو الاقتصادي

ننطلق من الفرضية أن الاستثمار العمومي (الحكومي) بمزاحمته للاستثمار الاجنبي يساهم إيجابا في الإنتاج الكلي.

[18] عرقوب نبيلة اطروحة دكتوراه محاولة تقدير محددات الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي - دراسة نظرية وقياسية

15 نفس المرجع

[20] عمار غول وزير الاشغال العمومية فندق الرياض 19.02.2013 طالع الجرائد الوطنية الصادرة يوم 20.02.2013

ISSN : 1112-234X

فالهدف من هذا البحث في الجزائر هو إثبات لما سبق انطلاقا من نموذج قياس اقتصادي لدور هذا العنصر ، الذي يساهم بطريقة مباشرة على المدخلات مثل العناصر التقليدية لدالة الإنتاج المعرفة ب: خزين رأس المال و العمل.

- **تقديم النموذج بالشكل العام**

نفترض أن الإنتاج يحدد من قبل دالة الإنتاج Cobb–Douglas بالشكل التالي:

$$Y_t = A_t K_t^{\alpha} L_t^{\beta} IE_t^{\delta} IT_t^{\varphi} e^{\varepsilon t}$$

بحيث:

Y: الناتج الداخلي الخام

A: الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج

L: العمل

SK: خزين رأس المال

IE: الاستثمار العام

IT: الاستثمار الأجنبي

للقيام بعملية الانحدار لا بد من خطية النموذج باستعمال اللوغاريتم النيبيري

$$Ln Y_t = Ln A_t + \alpha Ln SK_t + \beta Ln L_t + \delta Ln IE_t + \varepsilon_t$$

- **النموذج:**

بالإضافة إلى المتغيرات الكلاسيكية لدالة الإنتاج أضفنا متغير إضافي لكل المعادلات و المتمثل في الاستثمار العمومي الكلي المعطى بالعلاقة التالية:

$$Ln Y_t = Ln A_t + \alpha Ln K_t + \beta Ln L_t + \delta Ln IE_t + \varepsilon_t$$

وبعد المرور بجميع الخطوات المتعلقة بالتقدير" معالجة العطيات، توحيد وحدات القياس الاستقرارية، السببية، الاختبار"

بعد التقدير تصبح المعادلة بالشكل التالي :

$$\hat{Ln}(\text{PIB}) = \underset{(3.11)}{9.02} + \underset{(1.34)}{0.32} Ln(\text{L}_t) + \underset{(5.77)}{0.24} Ln(\text{SK}_t) + \underset{(6.73)}{0.39} Ln(\text{IE}_t) + 0.29 Ln(IT_t)$$

$$R^2 = 0.96 \qquad DW = 1.09 \qquad Obs = 37$$

أ- **التقييم الاقتصادي:**

ISSN : 1112-234X

نقبل إشارة (موجبة) معلمة خزين رأس المال لأنه إذا ارتفع خزين رأس المال أدى إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام.

نقبل إشارة (موجبة) معلمة العمل لأنه إذا أرتفع التوظيف (العمل) أدى إلى ارتفاع في الإنتاج و بذلك نمو الناتج الداخلي الخام.

نقبل إشارة (موجبة) معلمة الاستثمار العمومي لان زيادة في الاستثمار العمومي متبوع بنمو اقتصادي يزيد من ارتفاع الإنتاج

ب- **التقييم الإحصائي:**

من المعادلة نقبل إحصائيا معلمة كل من المتغيرات : خزين رأس المال ، و الاستثمار العمومي لان إحصائية t^* المحسوبة لستيودنت لكل منsK, IE اكبر من إحصائية t^*_{tab} المجدولة و التي تساوي إلى $t_{*tab} = t^{0.05}_{n-k} = t^{0.05}_{33-3} = t^{0.05}_{30} = 1.69$ إذن المعلمات معرفة و تختلف عن الصفر عند مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$.بحيث[21]:

$$t^{0.05}_{K_t} = 5.77$$
$$t^{0.05}_{ie_t} = 6.73$$

الخاتمة:

إن نتائج الدراسة لم تكن مطابقة بالتمام للجانب النظري مما يدل على الجانب المهم غير المفسر في دالة الانتاج والذي يرجع بالأساس الى حجم النفقات الاستثمارية غير المنتجة وهو ما يؤكد نتائج المطبقة "**لبارو**" التي انتهت إلى نتائج عديمة الجدوى أو تتعارض مع البديهيات المقترحة.

في اعقاب الدراسة التحليلية باستعمال طريقة المركبات الاساسية (Acp) والقياسية اتضح ان قطاعات الاستثمارات العمومية متكاملة فيما بينها وأثرها جميعا لا فرادا، الا أن هناك اثر طفيف لقطاع الاشغال العمومية و الفلاحة.

لقد كان الهدف من بحثنا هذا هو معرفة أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي على المدى البعيد وثم تحديد أهم المتغيرات المفسرة لنمو دالة الإنتاج للقطاع الجزائري انطلاقا من المفاهيم الأساسية لدور الدولة في الحياة الاقتصادية

[21] كل القيم تؤخذ بالقيم المطلقة $\left|t^{0.05}_{x_t}\right|$

ISSN : 1112-234X

وعلى أي حال فان النماذج التي اقترحت أن يكون رأس المال العام أحد مصادر النمو الذاتي قد وجدت صداها في التطبيق، فإذا كان تبوء الدولة لدورها اقتصادي معين يرتبط أولا بالاعتبارات السياسية والاجتماعية فالدول النامية كان ومازال للدولة دور مهم وإجباري للنهوض باقتصادها والدول المتطورة والتي حققت قفزة عالية في ارتفاع معدلات النمو "الصين"[22] يعود الفضل فيها للدولة. وما تعيشه اليونان والخطة الواحدة و الثانية و العشرين في فرنسا رأت ضرورة زيادة النفقات العامة وليس انقاصها .

قائمة المراجع:

– د. أحمد هني : "دروس في التحليل الاقتصادي الكلي"، OPU، الجزائر، 1993.

– د. المرسي السيد حجازي: "اقتصاديات المشروعات العامة"، النظرية والتطبيق جدوى المشروعات وتسعير منتجاتها وخصخصتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،

– د. الموسوي ضياء مجيد: "النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي"، ط2، OPU، الجزائر 2005

[22] المرتبة الثانية في معدل النمو بعد الو م إ